

انفراد: تفاصيل مشروع الوادي الأوسط فاطمة سيد أحمد .كتبت : د

كان اجتماع مجلس الوزراء الـ55 الأسبوع الماضي مختلفاً بكل المقاييس، لعدة أسباب، أهمها أنه تم تقديمه يوماً عن موعده حيث عقد يوم الثلاثاء بدلاً من الأربعاء الذي وافق إجازة عيد ثورة 23 يوليو. ولكن من فرط الاعتياد على أن يوم الأربعاء هو يوم عقد المجلس، فإن البيان وزع على الصحفيين حاملاً عنوان: «الاجتماع الخامس والخمسون لمجلس الوزراء -الأربعاء 22/7/2008» ولا تعليق؟؟

سبب آخر لاختلاف هذا المجلس عن سابقه، وهو أنه ناقش الأشياء المعتادة، ولم يطرح في بيانه الجديد الذي يجب أن يعرفه الشارع المصري، وهو «نقل الوزارات- الحى الدبلوماسية- ممر التنمية».. ثلاثة موضوعات مهمة للغاية، نوقشت في لجان متخصصة على مدى الأسبوع وطرحت على المجلس لكن الحكومة وبالذات د. نظيف تخشى دائماً من طرحها إعلامياً لأنه من عام تقريباً، ومنذ قيام روز اليوسف بعرض مكان وخرائط نقل الوزارات وإنشاء «حى دبلوماسية» تجمع فيه كل السفارات على أرض مصر، وبعد عرض المشروع على مجلس الشورى الذى قام بدوره بإعلان موافقته فى تصريح علنى لـ«صفوت الشريف»، عند ذلك قامت الدنيا ولم تقعد لأنه كانت هناك أزمات طارئة متوالية، وقتها قيل كيف يفكرون فى نقل الوزارات وهناك مشاكل أهم؟! المهم أن المجلس ناقش موضوعات وقضايا وقتية وضعت فى البيان، وأخرى مهمة لم يتم وضعها، أهمها مشروع ممر التنمية أو ممر التعمير أو كما أسميناه نحن «مشروع الوادي الأوسط» الذى سعينا للحصول على تفاصيله التى سنتضح فى السطور التالية: كشف مؤتمر السكان الأخير، أن المشكلة ليست الحد من الزيادة فقط، لكن أيضا الخروج من الوادي الضيق وهو ما جعل الحكومة تفتح الأدراج، وتقوم بدراسة أوراق تخدم تلك الأهداف، ولم تبحث طويلاً، فقد ذكرهم د. فاروق الباز العالم الجيولوجى المصرى، بأنه سبق أن قدم مقترحاً فى السبعينيات بمشروع متكامل عن «ممر» طويل يعيش فيه الملايين من كل محافظات مصر، ويبدأ شمالاً من الإسكندرية، وينتهى عند حدود مصر الجنوبية، ماراً بثلاثة قطاعات مهمة للمصريين، ليتركوا «النيل» مُصاناً مثلما فعل الفراعنة الذين كانوا لا يقتربون منه لأنه شريان الحياة، «المقدس». ولكننا كسرنا حاجز القداسة، ووصلنا إلى التعدى عليه وضربه فى مقتل عندما اخترق البعض حرمة وقدسيته، ودخلوا على مياهه بقصور وفيلات غير أبهين بعصب الحياة لكل أبناء الوطن.

اللجنة

قام د. نظيف بتشكيل لجنة مبدئية لمشروع «الممر» شاركت فيها خمس وزارات «الرى - التنمية الاقتصادية - الإسكان - النقل - والتنمية المحلية» علاوة على جهازين مهمين لما لديهما من معلومات وبيانات تقوم عليها دراسة هذا المشروع، وهما «جهاز تخطيط وحماية أراضى الدولة» و«جهاز التعبئة العامة والإحصاء». وتأتى دراسة «ممر التنمية» بطول الصحراء الغربية ومسارات لمحاور عرضية، تمشياً مع السياسة العامة للدولة للخروج من الدلتا والوادي إلى رحاب الأراضى المصرية الواسعة.



ويرجع أسباب اختيار ممر التنمية بالصحراء الغربية إلى عدد من المقدمات التي تؤهله لأن يمثل بعداً تنموياً مهماً في مستقبل مصر وفي جذب السكان من الوادى والدلتا. مساحة الصحراء الغربية حوالي 680 ألف كيلو متر مربع وتمثل 68% من مساحة مصر تقريباً، وهي تمتد من وادى النيل فى الشرق حتى الحدود الليبية فى الغرب، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى الحدود المصرية الجنوبية. وتنقسم الصحراء الغربية إلى قسمين «شمالى وجنوبى».. الشمالى عبارة عن سهل ساحلى، وهضبة شمالية، ومنطقة المنخفضات العظمى التى تضم واحة «سيوة»، ومنخفض «القطارة»، ووادى «النطرون» والواحات البحرية، أما الجنوبى فإنه يشمل واحات «الفرافرة والخارجة والداخلة»، وفى أقصى الجنوب واحة «العوينات».

أربعون خبيراً
اللجنة السابقة كونت فريق عمل متكاملًا يكون مقره فى وزارة التنمية الاقتصادية لى يصبح المشروع تحت إشرافها كونها الوزارة التى لديها الخريطة الاستثمارية لمحافظة مصر، وعليه تم تعيين منسق عام للمشروع، المهندس د. «محمد فتحى صقر» وتم تخصيص طابق بالكامل ليكون خاصاً بهذا المشروع المستقبلى العملاق، وقد قام «صقر» بدوره باختيار أربعين خبيراً ومستشاراً من جميع التخصصات والجهات المعنية مثل «البترو- الثقافة- الطيران المدنى- السياحة- الرى» علاوة على خبراء من وزارات اللجنة المبدئية للمشروع، وقد ذكر لنا د. «صقر» أن الدراسة النظرية لإعداد المشروع بعد الاطلاع على دراسة فكرة «د. فاروق الباز» استغرقت عاما ونصف العام لعرضها على اللجنة الخماسية سابقة الذكر، وأن فريق العمل الآن فى المرحلة الميدانية وزيارة مواقع العمل المقترحة، والتى سيتم الانتهاء منها خلال ستة أشهر، حتى يتم تحديد مدى صلاحية هذا الممر وعلاقته بمشروع «توشكى» وتنمية الساحل الشمالى، وأن هناك دراسات مستمرة لتغطية بدائل مقترحة يتم إدخالها على مشروع «الممر» لتغطية العائد من المدن الجديدة التى ستقام، وأن تكون هناك نظرة شاملة متكاملة عند ذلك. وحسب كلام «صقر» سي طرح المشروع متكاملًا على الرأى العام والجهات المعنية مثل المجالس القومية المتخصصة- مجلس الشورى- الجامعات- لإبداء الرأى، ويضيف «د. صقر» أن الهجوم على المشروع التنموى الكبير الذى سيحققه «الممر» لا مكان له الآن، لأن فريق العمل يدرس كل البدائل الذى يمكن أن تقوم على هذا المحور، وأنه نتيجة هذا، فإن الخبراء والمستشارين كانت لهم إضافات على الدراسة المسبقة للدكتور «الباز» الذى وضع لنا الفكرة «الأم» ومقترحات، يقوم فريق العمل بإجراء تجارب عملية عليها، وهو الذى جعل هناك محاور عرضية إضافية تمت على الممر الطولى الذى كان محددًا له حسب دراسة «د. الباز» فأصبح هناك حوالي خمسة عشر محوراً بدلاً من اثنى عشر فقط. ويرى «صقر» أن الذين يثيرون الضجة والتشكك فى المشروع عليهم الانتظار لحين الانتهاء من الدراسة العملية الميدانية، ثم يبدأون فى عرض مقترحاتهم وآرائهم.

«التنمية» بدلاً من «الباز»
فى الوقت نفسه قال لنا اللواء مهندس عمر الشوادفى رئيس جهاز تخطيط أراضى الدولة، أن الدراسة التى كانت بين أيدى الجهاز هى جزء كبير جداً من فكر «د. الباز»، وعلى الرغم من أنها مر عليها

عدة عقود، إلا أن الإضافات كانت قائمة على الفكرة نفسها التي تعتبر النواة والمحورية للمشروع، وذكر الشوادفي أنه قدم كل ما لديه من بيانات وخرائط إلى فريق العمل الكائن بوزارة التنمية الاقتصادية، وأن هناك لقاءات دورية بينهم، وأضاف «الشوادفي» أنه يندهش من الذين يشككون في المشروع حتى قبل عرض الدراسات، وأنه قام بدعوة أحد المعارضين للمشروع وعرض عليه بعضاً من الدراسات والخرائط، ولكن الغريب في الأمر وحسب قول «الشوادفي» هؤلاء الذين رفضوا إطلاق اسم «الباز» على الممر، بمعنى أن الممر كان يطلق عليه ذلك نسبة إلى من اقترحه وقدم فكرته «د. فاروق الباز»، فكان الاسم المتداول للمشروع «ممر الباز» ولكن كثيرين لم يهدأوا، وقالوا لقد حدثت تعديلات كثيرة، وآخرون شككوا في جدوى المشروع، ولم يكن أمام الحكومة سوى تغيير اسم «الممر» ليتمكنها استكمال العمل والدراسات فيه حتى تهدأ الأجواء المناوئة للمشروع، وعليه فقد أطلق على المشروع «ممر التنمية» وكان التنمية في مصر تنحصر في «الممر» الذي سيعتبر بحق نقلة حضارية، إلا أن كلمة «التنمية» صفة وليست اسماً يطلق على المشروع، ولنترك هذا للأيام والممر معاً.

«ممر التعمير»
عندما قمنا بالتقليب في أوراق المشروع، وجدنا أنه مرة يطلق عليه «مشروع تنمية الصحراء الغربية» أو «ممر التنمية» وفي بعض الأوراق «ممر التعمير»، ونخشى أن يتوه المشروع العملاق في دهاليز المسميات. المهم أنه في إحدى أوراق الدراسة وتحت عنوان «ممر التعمير» كان هناك توضيح مهم حول هذا «الممر» حيث سيكون هناك طريق رئيسي للسير السريع بالمواصفات العالمية يبدأ من غرب الإسكندرية ويستمر حتى حدود مصر الجنوبية بطول 1200 كيلو متر تقريباً، علاوة على اثني عشر فرعاً وربما تصل إلى خمسة عشر من الطرق العرضية التي تربط الطريق الرئيسي بمراكز التجمع السكاني على طول مساره بطول كلي حوالي 800 كم «انظر الرسم الموضح للمحاور»، وأيضاً ستكون هناك سكة حديد للنقل السريع بموازية الطريق الرئيسي وأنبوب ماء من بحيرة ناصر جنوباً وحتى نهاية الطريق على ساحل البحر المتوسط، وخط كهرباء يؤمن توفير الطاقة في مراحل المشروع الأولية. وسيتم تقسيم «الممر» إلى ثلاثة قطاعات «الشمال ويضم محور الإسكندرية- الدلتا- القاهرة- الفيوم»، القطاع الأوسط ويضم «المنيا- أسيوط- قنا» القطاع الجنوبي ويضم «الأقصر- أسوان - الوادي الجديد» وستكون هناك ثلاثة محاور عرضية «محور الواحات» وسيمر من القطاع الأوسط، و«محور توشكى» وسيمر من القطاع الجنوبي و«محور بحيرة ناصر» الذي سينتهي عنده القطاع الجنوبي.

الخنائقة

عند قيام الدولة بمشروع عملاق تنموى في أى زمان أو مكان، يظهر دائماً من يشككون في مصداقية المشروع ونوايا الدولة منه، وغالباً يكون هؤلاء أساتذة متخصصين ولكن لم يتم الاستعانة بهم في فريق عمل هذه المشاريع، وبالتالي تظهر مقولة «فيها لأخفيها» وتنفذ الندوات، وتكتب المقالات وصحف ومجلات تقسح لهم مساحات للتبديد بالمشروع الوليد. حدث هذا مع «السد العالى» حتى أن بعض الذين لم يشاركوا ظلوا يشككون في أهميته حتى بعد

نصف قرن من الزمان، وبالطبع لم تصدق تنبؤاتهم. ومن عشرين عاماً والدولة تسعى لمشروع كبير «توشكى» ليكون ظهيراً زراعياً صناعياً كبيراً لامتداد مصر، وأيضاً ظهر جيولوجيون يضعون العراقيل ويدلون بدلوهم الذى بالطبع لم يؤخذ به لأن دوافعهم كانت قد ظهرت، وهى أنهم لم يدعوا إلى المشروع ولم توضع أسماؤهم فى سطر واحد لأخذ مشورتهم ورأيهم، وبالتالي قاموا بالمشاركة السلبيّة والنيل من المشروع غير مباليين بأهميته لوطنهم، فالأهم رأيهم والطوفان لمن بعدهم. وأخيراً كان «ممر الباز» فكرة الدكتور المتخصص جيولوجياً «فاروق الباز»، ولكن لم تدع الدولة السادة الجيولوجيين على المعاش، والذين هم بالصفة العلمية خبراء، ولأن المشروع فى حاجة إلى عقول وسواعد تم انتقاء المشاركين بعناية شديدة إلا أن المتخصصين إياهم لم يتركوا المشروع فى حاله.. قالوا ليه يبقى اسمه ممر «الباز»، ولما الحكومة رضخت لضغوطهم وأطلقت عليه «ممر التنمية» قالوا ده مشروع فاشل، لأن البنك الدولى أعلن عدم قيامه بتمويله، والحقيقة أن هؤلاء الذين يضعون «البنك الدولى» مقياساً عليهم أن يذكروا لنا كيف كان هذا «البنك» هو المعارض والممتنع الذى وقف ضد مشروع السد العالى العملاق الذى يثير ضغينة كل أعداء نجاح مصر، ولعل رفض البنك الدولى لتمويل المشروع الجديد يكون حافزاً للمستثمرين الجادين سواء الوطنيين أو العرب أو الأجانب. إلا أن هذا أيضاً لم يعجب السادة الراضين الذين كانوا إذا وافق البنك الدولى على المشروع سيقولون أنه فرض علينا، وسيسبب خسائر فادحة.. إلخ، فى الحالتين الراضين لديهم أسباب لا تنتهى. وذهبت بعض الصحف لتسأل الراضين عما أطلقوا عليه: عواقب إقدام الحكومة على تنفيذ المشروع «ممر التنمية والتعمير».. فقال أحدهم أن 80% من مشروعات ممرات التعمير على مستوى العالم فشلت طبقاً للبيانات وتقارير البنك الدولى، وأضاف أن الدكتور الباز قال أن المشروع أكبر من إمكانيات الدولة، ولذا فإن الحكومة - حسب قول فريق الراضين ومنهم د. سامر المفتى ود. مغاورى دياب - اقترحت قيام المستثمرين بالتمويل، وقام د.مغاورى بالتشكيك فى محور أسبوط بأنه غير صالح للزراعة، وأضاف مغاورى أن ما يحدث هو مجرد البحث عن فرقعات إعلامية للتغطية على قضايا الفساد فى المجتمع!! فريق الراضين قلّة لكنهم ذهبوا للإعلام ليكونوا هم أصحاب الفرقة الإعلامية لا غيرهم، ولذا فإنهم يذكرون أن د. الباز ورط الحكومة من أجل نقل الحياة خارج الوادى الضيق واعتمد على دراسات غير صحيحة لأن أراضى هذا الممر بها كثبان رملية وظواهر مناخية مؤثرة، ولكن الخريطة رقم 2. ترد عليهم بالدراسة التفصيلية لأول قطاع سيتم تنميته وما يتعرض له من تضاريس ومناخ وهو القطاع الشمالى.

ممر «الباز» والمؤيدون
بالطبع تؤيد الحكومة دراسة «الباز» وكونت فريق عمل كبيراً سينتهى من دراسته الميدانية خلال أشهر ليعرض الحقيقة والواقع، وينتظر المقترحات البناءة، والهدف الأهم لهذا المشروع كما يراه المؤيدون أنه حماية للأراضى الزراعية من التآكل والتعدى عليها، وسيجعل محافظات جنوب الصعيد مناطق جذب اقتصادياً بدلاً من كونها بؤراً فقيرة اقتصادية تمثل عبئاً على الاقتصاد القومى، وذلك سيخلق وادياً جديداً بالصحراء الغربية يعتمد على استغلال المقومات الكامنة فى تلك المناطق ويكون رئة جديدة للوادى والدلتا جاذباً للاستثمارات فى مختلف المجالات، وهذا المشروع سيعمل

نقلة حضارية تتوافق والقرن الـ21 من حيث تنشيط حركة النقل والتجارة الدولية عن طريق ربط الدول الأوروبية المطلة على الساحل المتوسط عن طريق المنافذ البحرية المربوطة بالطريق الدولي الساحلي بدول وسط وجنوب إفريقيا من خلال ممر التنمية بالصحراء الغربية. ونتمنى التوفيق والنجاح للمشروع العملاق والوليد فى ذات الوقت «ممر التنمية» «الباز» سابقاً.